

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدالة



تقرير موريتانيا

حول تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي الخاص بالسكان والتنمية
(خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013)

تقديم: محمد تفره مدير الاستراتيجيات و السياسات بوزارة الاقتصاد
و المالية

موجز العرض

1. السياق العام
2. تنفيذ إعلان القاهرة: أهم الإنجازات
3. الدروس المستخلصة
4. امثلة من المبادرات الحديثة ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية
 1. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 – 2030 : الرؤى والمرتكزات الرئيسية
 2. السياسة السكانية ومكانتها في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع اعتبار العائد الديمغرافي
 3. الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا
 4. برنامج تمكين المرأة والعائد الديمغرافي
 5. المرصد الوطني الخاص بالعائد الديمغرافي

السياق العام فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية

- بلغ عدد سكان موريتانيا 3 537 368 نسمة عام 2013. ويقدر في الوقت الحالي بـ 3 984 233؛
- تعتبر نسبة النمو السنوي للسكان عالية نسبيا عند 2,7% للفترة 2000 – 2013 مقابل 2,4% للفترة 1988 – 2000 و 2,9% للفترة 1977 – 1988؛
- غالبية السكان من النساء (50,7%) ومعظمهم من فئة الشباب أي 44,2% دون سن 15 سنة و 76,3% دون 35 سنة. وتبلغ نسبة الأفراد في سن (15 – 59 سنة) 50,2% أما نسبة المسنين أي 65 سنة فما فوق فهي تمثل 3,5% (التعداد العام للسكان والمساكن 2013).

السياق العام (2)

- أمل الحياة لدى الولادة 60,3 سنة (61,8 سنة بالنسبة للنساء و58,3 سنة بالنسبة للرجال)؛
- نسبة النمو الاقتصادي حوالي 5% كمعدل؛
- ارتباط الاقتصاد بتصدير المواد الأولية مع وجود مبادرات هامة لتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق قيمة مضافة؛
- مدونة الاستثمارات جذابة ؛
- إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد والرشوة

السياق العام (3)

- خلال السنة الدراسية 2017 – 2018 بلغت نسب التمدرس على مستوى التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي على التوالي 80,9%، 45% و 31%؛
- يموت طفل من أصل 10 أطفال قبل بلوغ 5 سنوات
- وفيات الأمهات مثلت 582 حالة لكل 100.000 ولادة حية (RGPH2013) في حين كانت هذه النسبة حوالي 700 وفاة سنة 2004 ويعتقد أن هذه النسبة شهدت تناقصا أكبر خلال السنوات الأخيرة (2013-2018)

تتفيذ إعلان القاهرة: أهم الإنجازات

تتفيذ إعلان القاهرة: أهم الإنجازات

■ مكن تقييم تنفيذ إعلان القاهرة من الوقوف على التقدم الحاصل في مجال القضايا المرتبطة بالسكان والتنمية، وتحديد التحديات والمعوقات التي تلزم مواجهتها في السنوات القادمة. وتظهر الحصيلة أن العديد من المنجزات تم تحقيقها، لكن بعض الأهداف لم يتسنّ بلوغها بشكل تام وهي في معظمها قيد الانجاز حاليا.

1. الكرامة والمساواة

البعد المؤسسي بما فيه المصادقة على الاتفاقيات الدولية

- المجلس الأعلى للفتوى والمظالم؛
- الوكالة الوطنية للتضامن التي تقوم ضمن أمور أخرى بمحاربة الفقر لدى الفئات الهشة
- الآلية الوطنية لمنع التعذيب (2016)، الخ
- ميثاق شباب الاتحاد الإفريقي؛
- الاتفاقية حول حماية الأفراد من الاختفاء القسري؛
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة؛
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المعوقين وبروتوكولها الاختياري

1. الكرامة والمساواة (تابع)

القضاء على الفقر

- تراجع الفقر من 42% عام 2008 إلى 31% عام 2014؛

الحماية الاجتماعية

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية عام 2014؛
- مشروع دعم الشبكات الاجتماعية (برنامج التكافل) الموجه إلى السكان الأكثر هشاشة وذلك من خلال تحويلات مالية لصالح الأسر الأكثر فقرا؛
- سجل وطني لإحصاء المحتاجين في مرحلة اعداد متقدمة بالتعاون مع البنك الدولي.

1. الكرامة والمساواة (تابع)

مشاركة النساء في الحياة السياسية:

- يضم البرلمان الحالي 27 امرأة
- عدد الحقائب الوزارية المسندة للنساء 8 حقائب (عام 2018)؛
- نسبة كبيرة من النساء أعضاء في المجالس البلدية.

مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية:

- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل؛
- إشاعة القيم المتعلقة بمساواة النساء والرجال في العمل؛

ومع ذلك:

- مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي لا تزال دون المطلوب؛
- السكان النشطون يتألفون في معظمهم من الرجال: نسبة نشاط الرجال (69%) مقابل 27,47% للنساء.

1. الكرامة والمساواة (تابع)

حماية ومشاركة الشباب:

اعتماد استراتيجية وطنية للشباب تمتد على الفترة 2015 – 2020 لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين قدرات الفاعلين؛
- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب؛
- تشجيع مشاركة الشباب في الحياة الوطنية؛
- تشجيع الرياضة كعامل للصحة العمومية.

إنشاء مجلس أعلى للشباب عام 2016:

يهدف المجلس إلى إشراك الشباب في اتخاذ القرار ومشاركتهم بشكل فعلي وملموس في السياسات والاستراتيجيات التنموية بشكل عام وسياسات الشباب بشكل خاص.

2. الصحة

- البرنامج الوطني للتنمية الصحية،
- خطة تباعد الولادات،
- البرنامج الوطني للصحة الإنجابية.
- قانون حول الصحة الإنجابية وتخصيص اعتمادات مالية للصحة الإنجابية؛
- الوقاية من نقص المناعة VIH وهو ما مكن من تثبيت نسبة الإصابة تحت 1% ؛
- تعميم تخفيض التكاليف المتعلقة بالولادة.
- إنشاء معهد للأمراض الفيروسية؛
- إنشاء مركز وطني للانكولوجيا؛
- إنشاء مستشفى خاص بالأم والطفل؛
- إنشاء مستشفى وطني لأمراض القلب؛
- إنشاء وحدات متخصصة لتصفية الكلى في معظم الولايات؛
- إنشاء 5 مدارس لتكوين عمال الصحة، الخ.

3. المجال وحركة السكان

استراتيجية وطنية لتسيير الهجرة 2010 تهدف إلى:

- تفعيل اللجنة الوطنية لتسيير الهجرة ؛
- ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وفقا للالتزامات الدولية ومراقبة الدخول والخروج في ظل التقيد بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي وقعتها البلاد
- مشاركة موريتانيا في كافة المحطات المحضرة للمعاهدة الدولية حول الهجرة المنظمة، الأمانة والمنتظمة المزمع توقيعها شهر ديسمبر 2018 في مراكش بالمغرب.

4. الحكامة

التزام الحكومة بأجندة المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية (اختصارا CIPD+20) تجسد من خلال اعتماد موقف إفريقي مشترك حول الأجندة. كما أن هذا الالتزام كان سببا في صياغة سياسة وطنية سكانية جديدة. كما تمت المصادقة على استراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة (9 ديسمبر 2010) وقانون توجيهي حول محاربة الرشوة (040-2015 بتاريخ 23 ديسمبر 2015) وقانون حول محاربة الرشوة (2016-014 بتاريخ 15 ابريل 2016) كما تم اعداد خطة لمحاربة الرشوة 2017-2020 بالتعاون مع الاتحاد الاوربي وتجدر الإشارة الى انشاء لجنة وطنية لمحاربة تبييض الأموال لدى البنك المركزي الموريتانى.

5. معطيات وإحصائيات

خلال الفترة 2014 – 2018 تم بذل جهود حثيثة في مجال تعزيز القدرات الإحصائية وذلك عبر:

- تحليل ونشر نتائج التعداد العام للسكان في نسخته الرابعة وعلى نطاق واسع؛
- تكوين الأطر؛
- استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء (2011 – 2015) مع إدراج محور خاص بتشجيع التحليل المعمق للمسوح والإحصاءات؛
- عمليات جمع وتحليل البيانات على نطاق واسع منذ عام 2014 وعلى وجه الخصوص المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان عام 2014، المسح حول التشغيل في القطاع غير المصنف 2017، ومسح العينات متعدد المؤشرات 2015.

الدروس المستخلصة

- تبين من تقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة ما بين 2000 – 2015 أن نسبة النمو الاقتصادي تميزت بالثبات والاطراد وبتراجع كبير في ظاهرة الفقر؛
- تراجع الفقر تميز بتباينات على مستويات النوع، مكان الإقامة والعمر؛
- معالجة هذه الفوارق تتطلب تركيز الاهتمام على قضايا النمو السكاني في سياسات التنمية في البلاد؛
- استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2030) وكذلك السياسة السكانية الجديدة تأخذان في الاعتبار هذه التحديات.
- تظهر نتائج التقرير الوطني حول تنفيذ بنود (CIPD@25) AADPD+5 المعد سنة 2018 من طرف بلادنا بالتعاون مع UNFPA تقدما كبيرا في كافة هذه البنود.

امثلة من المبادرات الحديثة ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية

1. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، الرؤى والمرتكزات الرئيسية

- تقوم النظرة إلى المستقبل التي يقترحها الموريتانيون لعام 2030 على المساواة واحترام الحقوق والاستغلال الأمثل لجميع المقومات التي تنعم بها البلاد وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمواطنين لكي يعيشوا عيشا كريما ويفخروا بالانتماء إلى هذا الوطن؛
- وتعطي هذه الاستراتيجية الأولوية إرساء اقتصاد يتميز بقدرته على المنافسة وخلق فرص النمو بما يضمن الرفاه المشترك للجميع.
- وتتجسد هذه الرؤية من خلال 3 مرتكزات أساسية:
- **المرتکز الاستراتيجي رقم 1:** النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل
- **المرتکز الاستراتيجي رقم 2:** تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاساسية
- **المرتکز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكل أبعادها

المرتكزات الاستراتيجية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

المرتكز الاستراتيجي رقم 1: النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل

- تنويع الاقتصاد؛
- تشجيع القطاع الخاص وتطوير الفروع التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة؛
- توطيد محيط الأعمال؛
- تنمية البنى الأساسية التي تدعم النمو والتسيير المستدام للموارد الطبيعية.

المرتكز الاستراتيجي رقم 2: تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الأساسية

- النفاذ إلى تعليم جيد ومنصف؛
- تعزيز الرصيد الصحي للسكان؛
- النفاذ الشامل للخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- حماية وتمكين الفئات الهشة.

المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكل أبعادها

- عمل المؤسسات الديمقراطية وحسن سير قطاع العدالة؛
- الحكامة المحلية والإقليمية؛
- مكانة ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- المحافظة على البيئة؛
- ويشمل هذا المرتكز ورشة خاصة بالعائد الديمغرافي.

2. السياسة السكانية ومكانتها في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع اعتبار العائد الديمغرافي

■ احتلت قضايا السكان الصدارة في اهتمامات السلطات العمومية. وفي هذا الإطار، تم اعتماد أول إعلان حول السياسة السكانية في شهر يونيو 1995 وجرت مراجعتها في كل من 2005 و2012 لتشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. وقد سمحت الإعلانات حول السياسة السكانية بإحراز تقدم كبير على صعيد الإحاطة بقضايا السكان ومكانة هؤلاء في إنجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد؛

■ مسار إعداد السياسة السكانية الوطنية الجديدة اختتم في شهر يوليو 2018. ومن المقرر عرض هذه السياسة السكانية الجديدة أمام مجلس الوزراء عما قريب إن شاء الله.

رؤية السياسة الوطنية للسكان

تنطلق السياسة الوطنية الجديدة للسكان من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يشكل أساس ومصدر التشريع الوحيد في موريتانيا

رؤية السياسة الوطنية للسكان (تابع)

- تتشابه السياسة الوطنية الجديدة للسكان في رؤاها مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وخاصة فيما يتعلق بديناميكية السكان والنهوض برأس المال البشري؛
- في رؤيتها الجديدة لموريتانيا، تطمح السياسة الوطنية للسكان إلى مواجهة التحديات المتعلقة بالنقلة الديمغرافية والعبور باتجاه مشروع المجتمع الذي يطمح الموريتانيون إلى تحقيقه؛
- تسعى السياسة السكانية الجديدة إلى بلوغ غايتين:
 - ✓ قيادة مسار النقلة الديمغرافية باتجاه توسيع نافذة الفرص الديمغرافية كشرط أساسي لتحقيق العائد الديمغرافي؛
 - ✓ تسريع تكوين رأس المال البشري ليكون قادرا على تحويل الفرصة الديمغرافية المتاحة إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

أهداف السياسة الوطنية للسكان

الهدف رقم 1: تسريع التحول الديمغرافي:

- تباعد الولادات؛

- تخفيض وفيات الأمهات والرضع والأطفال واليافعين.

الهدف رقم 2: تسريع تكوين رأس المال البشري القادر على تحويل الفرص الديمغرافية المتاحة إلى نمو اقتصادي:

- تحسين نفاذ واستبقاء البنات في سلك التعليم الثانوي؛

- تعزيز تمكين النساء؛

- تخفيض العنف القائم على النوع؛

- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على تشغيل الشباب، تحسين الظروف المعيشية للمسنين والدمج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الهدف رقم 3: خلق الظروف الملائمة لحكومة جيدة تساهم في تسريع الاستفادة من العائد الديمغرافي:

- محيط ملائم للامركزية ؛

- تحسين جاهزية ومصداقية البيانات وتطوير البحوث في مجال السكان والتنمية

3. الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في موريتانيا

- تمت برمجة موريتانيا لأول مرة ضمن البلدان التي ستقدم تقريرا للاستعراض الوطني الطوعي لبحث الأهداف الإنمائية المستدامة في الدورة المقررة في شهر يوليو 2019 والتي شعارها العام هو: "تمكين الأفراد وضمان الاندماج والمساواة".
- وخلال هذه الدورة سيقوم المشاركون باستعراض معمق للتقدم الذي تم إحرازه على المستويين الوطني والمحلي فيما يخص عددا من الأهداف الإنمائية المستدامة: هدف التنمية المستدامة رقم 4 (جودة التعليم)، هدف التنمية المستدامة رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، هدف التنمية المستدامة رقم 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، هدف التنمية المستدامة رقم 13 (العمل من أجل المناخ)، هدف التنمية المستدامة رقم 16 (السلم، العدالة والمؤسسات القوية)، إضافة إلى هدف التنمية المستدامة رقم 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) وتحظى هذه الأخيرة بمراجعة معمقة كل سنة. ومن المناسب كذلك أن تقوم بلادنا ببحث معمق حول هدف التنمية المستدامة رقم 7 الذي يتناول موضوع الطاقة وهدف التنمية المستدامة رقم 5 الذي يتناول المساواة بين الجنسين وذلك بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته بلادنا في هذين المجالين.
- فضلا عن أهداف التنمية المستدامة المشار إليها والتي يجب استعراضها بشكل معمق، فإن المراجعة ستتناول بالتفصيل جميع أهداف التنمية المستدامة كما ستتيح فرصة التبادل حول أفضل الممارسات وسبل تنفيذها.

4. برنامج تمكين المرأة والعائد الديمغرافي



البلدان:

بوركينافاسو، كوت ديفوار، مالي، موريتانيا، النيجر، اتشاد

6

السنوات:

2020 - 2016

5

الشركاء الفنيون والماليون:



4

المكونات:

- تحسين الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضع والأطفال واليافعين
- تعزيز عرض منتجات خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضع والأطفال واليافعين.
- تعزيز الالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي.

3

مجالات تدخل مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي

تعليم البنات



مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي في
منطقة الساحل

التواصل من
اجل تغيير
المسلكتيات
لصالح تمكين
المرأة



صحة الأم والطفل



تمكين النساء اقتصاديا



مجالات تدخل مشروع تمكين النساء والعائد الديمقراطي (تابع)

تعليم البنات

صحة الأم والطفل



- تحسين شبكة التوريد بالأدوية وخدمات صحة الأم والرضع والأطفال واليافعين؛
- تكوين وكلاء صحة؛
- دعم مدارس الصحة.

التمكين الاقتصادي



- أنشطة مدرة للدخل
- تكوين كفاءات
- تحويلات نقدية



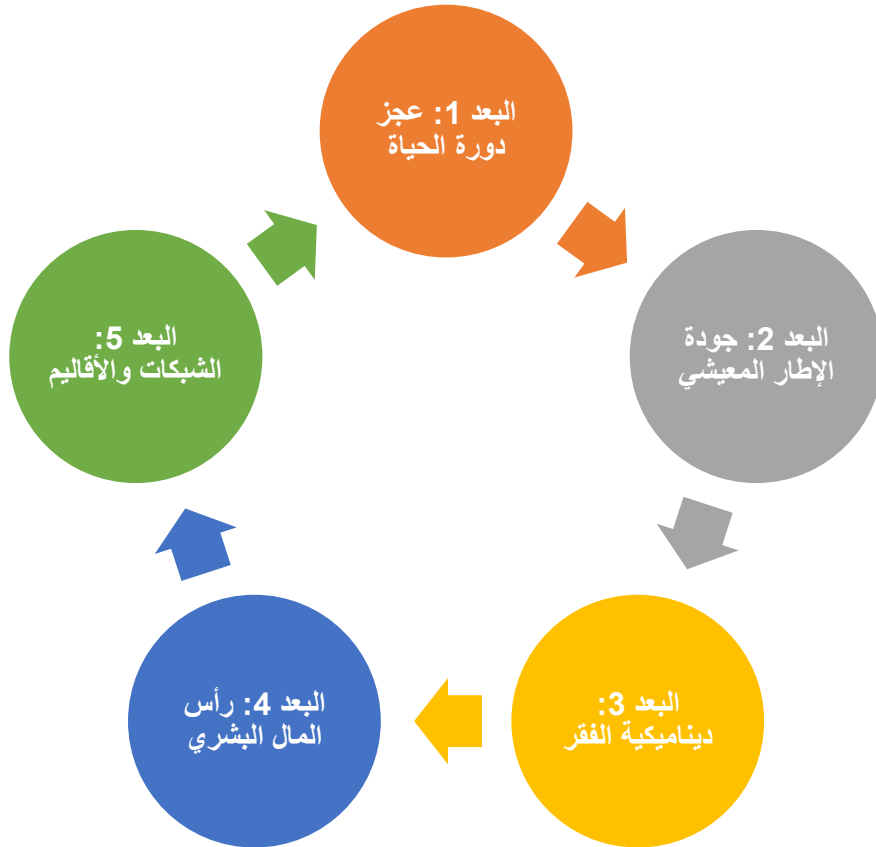
- منح دراسية؛
- دروس تقوية؛
- نقل مدرسي

- استراتيجيات وطنية لتغيير المسلكيات لصالح تمكين المرأة؛
- حملة وطنية باشتراك رجال الدين



5. المرصد الوطني الخاص بالعائد الديمغرافي طور الانجاز

5 أبعاد لمتابعة العائد الديمغرافي



الهدف:

متابعة مستمرة لتطور العائد الديمغرافي في موريتانيا من أجل الاطلاع وتوجيه اختيارات أصحاب القرار (الحكومات، البرلمانين، المنتخبين، شركاء التنمية، المجتمع المدني، الخ).

شكرا على حسن الاصغاء